

موضوع التعليم في التقرير العام للتنموزج التنموي الجديد

تجميع: عبد الإله بوصالة

الصفحة 25:

في مجال تنمية الرأس مال البشري، مكنت الجهود المبذولة قصد توسيع الولوج إلى الخدمات العمومية من تعميم التمدرس الأساسي وتوسيع عرض العلاجات، غير أن هذه الجهود لم يواكبها تحسن في جودة خدمات التربية والتكوين والصحة: فمؤشرات أداء المدرسة المغربية تظل جد متدنية، إذ إن ثلثي التلاميذ لا يحسنون القراءة عند نهاية الابتدائي، كما أن نسبة الهدر المدرسي تصل إلى مستوى جد مرتفع³. وعرف التعليم الجامعي أيضا توسعا ملموسا، لكن غير متحكم فيه، اتسم بقصور ملحوظ في التأطير والجودة واعتماد مسالك تكوين لا تتناسب مع الكفاءات والحاجيات التي يتطلبها سوق الشغل، كما تدل على ذلك الأعداد المرتفعة لحاملي الشهادات الجامعية العاطلين بالمقارنة مع خريجي المسالك ذات الاستقطاب المحدود. ويعاني التعليم العالي ضعفا في تطور البحث العلمي وانفتاحه المحدود على محيطه الاجتماعي والمهني. وفي مجال الصحة، وعلى الرغم من توسيع التغطية الصحية (التأمين الإجباري عن المرض، نظام المساعدة الطبية)، تظل صعوبات الولوج لمنظومة العلاجات قائمة بسبب ضعف الموارد المالية المرصودة لهذا القطاع⁴ ونسبة التأطير الطبي التي تبقى دون المعايير المعتمدة لدى منظمة الصحة العالمية والتوزيع غير المتكافئ للعرض الصحي على المستوى الترابي. وتعتبر الصحة مصدر هشاشة بالنسبة للمغاربة، إذ أن 38٪ من الساكنة لا يتوفرون على تغطية صحية، كما أن الأسر تتحمل في المتوسط 50٪ من نفقات الصحة.

الصفحة 27:

الإطار رقم 4 : الوضعية الراهنة لتنفيذ النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية

وباعتبار أن العديد من المشاريع لا تزال قيد التنفيذ، سيكون من السابق لأوانه تقييم تنفيذ هذه الخطة التنموية، لا سيما من حيث تأثيرها على المواطن. وأبرزت الاجتماعات والمشاورات التي أجرتها اللجنة في الجهات الجنوبية الثلاث التعبئة العامة التي يعرفها هذا البرنامج الطموح والمبتكر. ويؤكد الفاعلون، على مستوى هذه الجهات، على أهمية المشاريع المبرمجة، لا سيما في مجالات البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية (الفلاحة، الثروة الحيوانية، الصيد البحري، تئمين الفوسفاط، الصناعة التقليدية والسياحة) أو القطاعات الاجتماعية، ولا سيما **التعليم** والصحة، وأثرها الإيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الصفحة 33:

تؤثر التمثيلات أيضاً في المجال الاجتماعي وتساهم في تفشي سيادة المعايير التي تحد من ازدهار الأفراد وتحول دون استقلاليتهم: فالمرأة ينظر إليها أولاً وقبل كل شيء من خلال دورها كأم وزوجة، بينما لا يُعترف لها، بشكل كامل، بقدرتها وبحقها في إنجاز طموحاتها والمشاركة في خلق الثروة. ويُنظر إلى الشباب، على كونهم عنصر إكراه أو مصدراً للمخاطر، مما يستوجب مراقبتهم. وتتعارض هذه القيود مع السياق الحالي الذي يتسم بالتطلع الواسع إلى الحريات وبالطلب القوي للتمكين الذاتي وللإعتراف.

إن تغيير هذه التمثيلات عملية تستوجب النفس الطويل وتتطلب تغييراً للذهنيات ويمر عبر إصلاح شامل لبرامج **التعليم** والعمل الثقافي والنقاش والتحسيس، وكذا عبر بروز نماذج ناجحة تحفز على التغيير. وتشير أيضاً بعض الأمثلة المذكورة أعلاه إلى ضرورة إدراج إشكالية التمثيلات، بشكل ممنهج، أثناء إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، وذلك للوقوف على عوامل الاحتقان، وإدخال الابتكار في طرق العمل، وفي النهاية توسيع مجال الممكن.

1. انتظارات وتطلعات المغاربة

خلال جلسات الإنصات والزيارات الميدانية التي نظمتها اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أعرب غالبية المواطنين عن انتظاراتهم في المجالات التالية: جودة الخدمات العمومية، الولوج إلى الفرص الاقتصادية والتشغيل، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة.

يطمح المواطنون الذين تم الاستماع إليهم إلى تحسين جودة الخدمات العمومية لضمان تكافؤ الفرص وتعزيز القدرات الشخصية وتغذية روح المواطنة والمنفعة المشتركة. وقد تم التعبير بوضوح عن إرادة قوية في التمكين الذاتي، ليصبح المواطنون قادرين على الأخذ بزمام مصيرهم وتحقيق كامل طاقاتهم. وتبلور انتظارات المواطنين في أربعة مجالات رئيسية: **التعليم** والصحة والنقل وفرص لتنمية القدرات الشخصية خاصة بواسطة الثقافة والرياضة. وينبغي النظر إلى هذه المجالات من زاوية جودة العرض وإمكانية الولوج إليها في ظل شروط ملائمة.

- **فيما يتعلق بالتعليم**، وهو الموضوع الذي تتمحور حوله معظم الانتظارات، يتم التأكيد على إعادة تأهيل المدرسة العمومية، من خلال تحسين جوهري لجودة التعليمات وتكييفها مع احتياجات سوق الشغل، وذلك من خلال الرفع من الكفاءة البيداغوجية للمدرسين، وتشجيع الانفتاح على اللغات الأجنبية وإرساء نظام توجيه ناجع للرفع من فرص النجاح المدرسي.

الصفحة 41:

تغذي أزمة كوفيد-19 شعورا بالقلق إزاء المستقبل، بالنظر إلى جسامه آثارها السلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي خاصة فيما يتعلق بفقدان مناصب الشغل، كما أنها تقوّي بشكل أكبر الحاجة إلى التغيير. وتبرز التكلفة الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة لهذه الأزمة على بلادنا ضرورة التعجيل بمعالجة العجز المتراكم في بعض القطاعات الحساسة، كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. كما أظهرت هذه الأزمة أهمية الرقميات كرافعة ضرورية لاستمرارية عمل المرافق العامة في سياق الجائحة واستمرارية الدورة الاقتصادية. وأبرزت هذه الأزمة أيضا الحاجة إلى دولة قوية، حامية وقادرة على معالجة مواطن الضعف في المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، عبر تدبير للقرب يعبئ جميع الفاعلين. وقد ساهمت المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية فعلا في التخفيف من آثار هذه الأزمة، غير أن فعالية تدخلاتها لا يمكن أن تكون بديلا عن إصلاحات بنيوية ذات

الصفحة 48:

"المغرب قوة رائدة بفضل قدرات مواطنيه وفي خدمة رفاههم"

2. أهداف التنمية

من أجل بلوغ هذا الطموح، يتعين على المغرب رفع العديد من التحديات والقيام بتدارك الوضع الحالي عبر إحراز تقدم نوعي في مجالات يطبعها عجز هام، يمكن أن تشكل عائقا أمام التنمية إذا لم يتم الارتقاء بها بشكل ملموس، كما هو الشأن بالنسبة لجودة **التعليم** ومشاركة النساء والمحافظة على الماء، على سبيل المثال. كما يتعين أيضا استغلال جميع الفرص السانحة للمغرب بكل جرأة لتسريع وتيرة التنمية، والرهان على المستقبل وعلى أهداف تركز تميز المغرب في مجالات استراتيجية وحاملة للتغيير.

الصفحة 49:

- **مغرب الجراة يسعى إلى الريادة الإقليمية في مجالات مستقبلية محددة:** متشبثا بانفتاحه على العالم ووثقا في مؤهلاته لتعزيز إشعاعه الإقليمي، يدعم المغرب طموحه عن طريق التميز، بتصميمه على كسب خمسة رهانات مستقبلية جريئة ستجعله، مجتمعة، قطبا اقتصاديا ومركزا للمعرفة ضمن البلدان الأكثر دينامية وجاذبية على المستوى الإقليمي والقاري. وتتمثل هذه الرهانات الخمسة فيما يلي: (1) التحول نحو بلد رقمي حيث تُعبأ القدرات التحويلية للتكنولوجيا الرقمية تعبئة كاملة، (2) الارتقاء كمركز جهوي في ميدان **التعليم** العالي والبحث والابتكار، (3) كسب الريادة الجهوية فيما يخص مجال الطاقة ذات الانبعاثات المنخفضة من الكربون، (4) إكتساب مركز مرجعي كقطب مالي على المستوى القاري، (5) جعل علامة "صنع في المغرب" علامة للجودة والتنافسية والاستدامة لتسريع الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية. وتشكل هذه الميادين الجريئة والتحويلية، التي تركز على المزايا التنافسية للمملكة وإمكاناتها، نقاط التقارب والتلاقي في المصالح بين المملكة وشركائها الرئيسيين بالخارج، التي من شأنها المساهمة في تعزيز التعاون والشراكات ورفع مختلف التحديات الكامنة في النموذج التنموي الجديد بكيفية عرضانية.

الصفحة 65:

• مؤسسات حكمة اقتصادية مستقلة وفعالية

يتطلب تحرير الطاقات في مجال المكافحة والمبادرة الخاصة، اللتين تعتبران أساسيتين للرفع من خلق القيمة، اعتماد قواعد تضمن تكافؤ الفرص على المستوى الاقتصادي. ونظرا لكون المجال الاقتصادي فضاء طبيعيا للمصالح الخاصة وللتواطؤات وللتفاهات وللريع غير المستحق، فمن الضروري أن تنسم الحكامة الاقتصادية بالمزيد من اليقظة، وذلك من خلال تعزيز أدوار سلطات الضبط المستقلة التي تعتبر ضرورية لضمان سير شفاف للسوق وللمنافسة الحرة والمشروعة. ويجب تعزيز وظيفة الضبط في قطاعات كالمالية والاتصالات والطاقة. كما يجب أن يمتد هذا الضبط إلى قطاعات أخرى كالماء والنقل والعقار، بل وحتى إلى التعليم وإلى كل قطاع آخر يكون فيه فسخ المجال للمبادرة الحرة وتعدد المتدخلين ضروريين لإرساء إطار تنافسي يفضي إلى خلق مزيد من القيمة.

الصفحة 69:

يرتكز المحور الإستراتيجي الثاني على تعزيز الرأس مال البشري لبلادنا بهدف منح كل المواطنين القدرات التي تمكنهم، بكل استقلالية، من الأخذ بزمام أمورهم وتحقيق طموحاتهم والمساهمة في تنمية البلاد واندماجها في اقتصاد المعرفة والاقتصاد اللامادي استنادا إلى الكفاءات. ويتضمن هذا المحور إنجاز إصلاحات أساسية، ضرورية وعاجلة لكل من أنظمة الصحة والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني.

تنبثق من المحاور الأربع للتحويل المشار إليها أعلاه، مجموعة من الأولويات الاستراتيجية، من بينها أولويات جديدة تشكل قطيعة مع الوضع الراهن، من قبيل المكانة المركزية للثقافة، وتعميم التغطية الاجتماعية على كافة الساكنة الهشة تطبيقا لتعليمات جلالة الملك، التي تضمنها خطاب العرش لسنة 2020، كما تشمل أولويات أخرى يتعين التأكيد عليها من جديد وبقوة، بالنظر لاستعجالياتها، منها التعليم الأساسي والجهوية المتقدمة وتقوية نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة.

الصفحة 70:

- تـثـمـيـن الرأسمال اللامادي وتشجيع البحث والابتكار في كل القطاعات، سواء في ميدان الاقتصاد أو في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي أو في مجال الثقافة. وتستلزم كل المحاور المرتبطة بالتحول تـثـمـيـنـا كبيرا للرأسمال اللامادي كمصدر للثروة في حد ذاته؛
- الانتقال من مقارنة مرتكزة على اعتماد حلول مسكنة أو تصحيحية للاختلالات التي يتم الوقوف عليها، إلى الاعتماد على مقارنة للإدماج تنبني على تصور السياسات وعلى ضمان استقلالية الأفراد والمقاولات والجمعيات من خلال تنمية قدراتهم؛
- تـثـمـيـن العديد من التجارب الناجحة والصاعدة سواء كانت بمبادرة من القطاع العام أو الخاص أو القطاع الثالث، لتشجيع التجريب وتعميم هذه النجاحات لكي لا تبقى محصورة في "جزر النجاح المعزولة"؛
- اعتماد الرقميات كرافعة أفقية لعملية التحول، لفائدة الولوج المنصف إلى الخدمات الأساسية، لاسيما التعليم والصحة، والحصول على المعلومة والإدماج الاقتصادي والمالي للسكانة القروية والفئات المحرومة.

الصفحة 84:

وفي انسجام مع الأهداف الرامية إلى تهيئة الإنتاج الفلاحي، ينبغي أن يركز البحث والابتكار أيضاً على المواضيع ذات الصلة بالصناعة الغذائية. وأخيراً، ينبغي تشجيع التعليم العالي والتكوين المهني في الحرف المتصلة بالفلاحة والصناعة الغذائية. ومع إضفاء الطابع المحلي عليها والاستفادة من مدن المهن والكفاءات.

الصفحة 87:

تنمية الكفاءات عن طريق إشراك القطاع الخاص في عملية التكوين. بالإضافة إلى المجهودات الواجب بذلها لتحسين جودة التعليم المدرسي والجامعي، يستوجب على المغرب أن يرفع من مستوى التأهيل المهني لموارده البشرية سواء فيما يتعلق بالمهارات الذاتية أو فيما يخص القدرات التقنية، وذلك بهدف ضمان التأطير والخبرة الضروريين لعملية التحول الاقتصادي. ويتمثل الاقتراح المركزي للنموذج التنموي الجديد في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في عملية تنمية القدرات في إطار شراكات مع الدولة والجهات. وبالإضافة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتسيير مؤسسات التكوين المهني، كما جرى استخدامها بنجاح في بعض القطاعات الصناعية، فإن الانخراط القوي للقطاع الخاص يجب أن يخضع لملاءمة خاصة قصد القيام بثلاث وظائف أساسية غير متوفرة حالياً بالنسبة لأغلب القطاعات بالمغرب: (1) تخطيط الحاجيات من الموارد البشرية من خلال التحديد الدوري للمهن والكفاءات المطلوبة من قبل المقاولات على المستوى الوطني والجهوي والقطاعي، (2) مراقبة جودة التكوينات المهنية باعتماد التقييم المستقل للكفاءات المكتسبة من طرف المستفيدين مباشرة وقياس نسب الإدماج في سوق الشغل بكيفية ممنهجة، (3) تحسين تدبير التكوين المستمر الذي يتعين فصل تمويله عن مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وإسناده إلى جهاز يتم إحداثه لهذا الغرض، يتولى أيضاً الإشهاد على الكفاءات والتصديق على المهارات المهنية المكتسبة.

الصفحة 89:

الاختيار الاستراتيجي الخامس: بروز اقتصاد اجتماعي كدعامة أساسية للتنمية

إلى جانب القطاعين الخاص والعام، يسعى النموذج التنموي الجديد إلى إبراز، بشكل أقوى، دعامة ثالثة للتنمية تتمثل في الاقتصاد الاجتماعي. وسيتم تنشيط هذه الدعامة من طرف مجموعة من الفاعلين يهدفون التوفيق بين متطلبات النشاط الاقتصادي وخدمة المصلحة العامة (جمعيات، تعاونيات، مقاولات اجتماعية، إلخ). ويتعلق الأمر بالقطاع مع منظور الاقتصاد الاجتماعي الذي تسيطر عليه أنشطة معيشية ذات قيمة مضافة ضعيفة وتحويله إلى قطاع اقتصادي قائم الذات، يستثمر فيه فاعلون منظمون يتميزون بالدينامية ومبتكرون، ويخلق فرصا للشغل مُكمّلة للمناصب التي يخلقها قطاع السوق والقطاع العام، ويوفر خدمات خصوصا في ميداني الصحة والتعليم، إضافة إلى كونه عاملا مساهما في الارتقاء بمختلف مناطق البلاد. ومن أجل الشروع في تفعيل دينامية بروز الاقتصاد الاجتماعي الجديد، تقترح اللجنة ثلاثة توجهات:

تشجيع تفويض تدبير بعض الخدمات العمومية إلى فاعلين في قطاع الاقتصاد الاجتماعي باعتماد منهجية تجريبية. يمكن لبعض المجالات ذات الأولوية ضمن النموذج التنموي الجديد أن تستفيد من مساهمة الاقتصاد الاجتماعي من خلال التدبير المفوض لبعض الخدمات العمومية، خصوصا في مجال الصحة والمساعدة الاجتماعية والتعليم والطفولة والثقافة والاقتصاد الدائري والإدماج المهني. ومن شأن اللجوء إلى هذا النمط من الإنتاج أن يكون مصدرا مهما لخلق فرص الشغل. ويتطلب العمل بهذا النمط على نطاق واسع وضع آلية للمواكبة والتمويل من أجل تسهيل بروز نسيج من الفاعلين

الصفحة 90:

تنمية ريادة الأعمال المبتكرة في الميدان الاجتماعي. من أجل هيكلة الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والسماح ببروز جيل جديد من الفاعلين المبتكرين في الميادين الاجتماعية، تقترح اللجنة: (1) وضع برامج للمواكبة، على مستوى مختلف المجالات الترابية مخصصة للأعمال في الميدان الاجتماعي، لاسيما بواسطة حاضنات للمشاريع، (2) تنمية مراكز للبحث-التطوير والإبتكار في الميدان الاجتماعي، بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي، تعمل على إعداد ونشر الممارسات المبتكرة وذات الأثر، (3) اعتماد نظام قانوني جديد ملائم للمقولة الاجتماعية.

2. المحور الثاني: رأسمال بشري معزز وأكثر استعدادا للمستقبل

يشكل تعزيز الرأسمال البشري محددًا حاسمًا لنجاح النموذج التنموي الجديد، بالنظر إلى كونه رافعة لتكافؤ الفرص، ووسيلة لبناء مجتمع يسوده القانون يكون فيه المواطنون مستقلين وقادرين على الأخذ بزمام أمورهم، ورافعة رئيسية لتنافسية بلادنا في المستقبل.

إن تقوية الرأسمال البشري أمر ضروري أيضا بالنظر إلى: (1) الانتظارات القوية للمواطنين التي أبانت عنها المشاورات التي أجرتها اللجنة، وهي الانتظارات التي وُضعت في صدارة الأولويات الحصول على **تعليم** ونظام صحي يستجيبان لمعايير الجودة، (2) الدينامية الديموغرافية التي تؤدي إلى ارتفاع مضطرد للطلب على الخدمات العمومية في مجالات الصحة و**التعليم** والتكوين، (3) المكانة المتزايدة للعلم والمعرفة باعتبارهما محددين أساسيين للنمو الاقتصادي، في مناخ يتسم بتسارع التحولات التكنولوجية، التي يتطلب امتلاكها كفاءات ومؤهلات جديدة.

الصفحة 93:

ولهذا، تعتبر اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي أن تعزيز الرأسمال البشري يتطلب القيام بانعطافات ومراجعات جوهرية على مستوى السياسات العمومية في مجالات الصحة والتربية والتعليم العالي. وفي هذا الإطار، تم تحديد ثلاثة خيارات إستراتيجية تتعلق بالميادين الرئيسية للتربية والتكوين والبحث والصحة:

الصفحة 93:

الاختيار الاستراتيجي الأول : تعليم ذو جودة للجميع

يطمح النموذج التنموي الجديد إلى إحداث نهضة حقيقية للمنظومة التربوية. فالمدرسة المغربية يجب أن تمكن كل متعلم من اكتساب المهارات الأساسية لضمان اندماجه الاجتماعي، ودعم نجاحه الأكاديمي والمهني. كما يجب أن تصبح هذه المدرسة بوتقة لتكوين شباب متفتح يطور ذاته ويصنع مستقبل المغرب، من خلال تلقينه معنى الاستقلالية والمسؤولية وأخلاقيات مطبوعة بالقيم الإنسانية الراسخة في الهوية المغربية وفكر منفتح وقدرة على التأقلم مع التحولات السريعة التي يعرفها العالم.

يتطلب تجسيد هذا الطموح تجاوز الأزمة الثلاثية الأبعاد التي يعيشها النظام التربوي المغربي: أزمة جودة التعليمات، التي تتمثل في عدم إتقان أغلبية التلاميذ للمهارات الأساسية في القراءة والحساب واللغات، في نهاية مسارهم الدراسي؛ أزمة ثقة المغاربة إزاء المؤسسة التربوية وهيئتها التعليمية؛ أزمة مكانة المدرسة التي لم تعد تلعب دورها في الارتقاء الاجتماعي وتشجيع تكافؤ الفرص. وقد فاقمت أزمة كوفيد-19 عوامل الضعف هاته، بحيث ساهم توقف الدراسة خلال الفترات الأولى من الحجر الصحي وضعف استعداد النظام التعليمي على التأقلم مع نمط التدريس عن بعد، في تفاقم التفاوتات فيما يخص مستوى تحصيل التلاميذ وإضعاف أداء المنظومة التعليمية بأكملها.

الصفحة 93:

فبدون تحول عميق للنظام التربوي، لا يمكن بلوغ أي هدف من الأهداف التنموية للمغرب على مستوى ازدهار المواطنين والتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي والإدماج التربوي. لذلك، فإن النموذج التنموي الجديد يدعو إلى نهضة تربوية حقيقية لتحسين جودة التعليم بشكل جوهري وإعادة وضع المدرسة العمومية في صلب المشروع المجتمعي للمغرب. في أفق 2035، يجب أن يمتلك أزيد من 90٪ من التلاميذ المهارات المدرسية الأساسية عند نهاية مرحلة التعليم الابتدائي، مقابل أقل من 30٪ حاليا.

كما يقتضي تحقيق هذا الطموح تغييرا نسقيا يشمل المحددات الأساسية لجودة التعليم. ولأجل الشروع في إرساء النهضة التربوية للمغرب، يدعو النموذج التنموي الجديد إلى إصلاحات طموحة من شأنها تعزيز واستكمال رؤية 2030 والقانون الإطار المنبثق عنها، هذا بالإضافة إلى الرفع من قدرات النظام التعليمي من حيث الصمود والتكيف مع أوضاع تفرض إكراهات شبيهة بتلك التي رافقت الأزمة الصحية كوفيد-19 مع إيجاد حلول ملائمة للإكراهات المتعلقة بتعميم وتطوير ربط المؤسسات التعليمية بالإنترنت وتعزيز كفاءات المدرسين في مجال الرقميات.

وفي هذا الإطار، تقترح اللجنة تسريع دينامية التغيير تسريعا دالا عبر أربع رافعات قصد الارتقاء بجودة نظامنا التربوي والتكويني بشكل جوهري:

الاستثمار في تكوين وتحفيز المدرسين قصد جعلهم الضامنين لنجاح التعلّمات. فجودة أي نظام تعليمي يحددها مستوى المدرسين العاملين به. لإنجاح نهضته التربوية، يتعين على المغرب إيلاء الأهمية الكبرى لتثمين هيئة التدريس والارتقاء بمستوى كفاءاتها وتأطيرها وفق معايير مهنية صارمة وجعل مهنة ووضعية المدرس أكثر جاذبية قصد استقطاب الطلبة المتفوقين. لهذا الغرض، تعتبر اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي بأنه من الضروري الشروع في إجراء تغيير عميق في مهن التدريس. ويمكن لاقتراحين ملموسين أن يساهما في إطلاق هذا التغيير: (1) التحسين الجوهري لجودة تكوين المدرسين، الذي تسهر عليه حاليا حوالي عشرون مؤسسة (المدارس العليا للتربية والتكوين، المدارس العليا للأساتذة،

الصفحة 93:

المراكز الجهوية للتربية والتكوين)، من خلال إحداث مركز التميز لمهن التدريس. ويتموقعه كآلية لتأمين الجودة، سيكون هذا المركز جهازاً مرناً يسهر على تأطير ومواكبة مؤسسات التكوين الحالية المكلفة بتكوين مهنيي التعليم، مع الحفاظ على استقلالية كل مؤسسة. ومن خلال موقعها كمنظم ومركز للخبرة ومختبر للابتكار ووكالة لرصد الوسائل تكون مهمتها ضمان جودة تكوين مهنيي التعليم عن طريق مجموعة من آليات الدعم المقدمة لمؤسسات التكوين المتخصصة. وفي هذا الإطار، يجدر في المستقبل تعميم مسار التكوين الأولي لمدة خمس سنوات على جميع المدرسين، والذي لا يشمل حالياً سوى 10% من الملتحقين الجدد بالمهنة، مع تمكين المدرسين الممارسين من تكوين مستمر منتظم وإشهادي يمكنهم من تعزيز قدراتهم المهنية، (2) تصور مسار مهني جديد للمدرس يهدف إلى تقوية جاذبية هذه المهنة لدى الطلبة المتفوقين، معحث المدرسين الممارسين على تحسين أدائهم عن طريق توفير المزيد من إمكانيات الترقى والتطور في الأجرة المشروطة حصرياً بالنتائج. ويتعين، كشرط أولي لهذا الإجراء، وضع نظام جديد لتقييم المدرسين يأخذ بعين الاعتبار أثرهم الملحوظ على تعلم التلاميذ وتطورهم المهني. ويجب أن يكون إعداد نظام تدبير المسار المهني المقترح موضوع حوار مع كافة الشركاء.

الصفحة 94:

إعادة تنظيم المسار الدراسي ونظام التقييم لضمان نجاح كل متعلم. في إطار النموذج التنموي الجديد الذي يدعو إلى إدماج جميع المواطنين، يجب على المدرسة الوطنية أن تحدد طموحات عالية لكل طفل وألا تتخلى عن أي تلميذ رغم الصعوبات التي قد تعترضه. فجزء مهم من التلاميذ معرض حاليا لتراكم النواقص التي يصبح من الصعب تجاوزها في ظل تعلمات ضعيفة قد تفاقم معضلة الهدر المدرسي. ولوضع حد لهذه الوضعية، توصي اللجنة بإنشاء منظومة متكاملة للنجاح التربوي تتضمن خمسة مكونات: (1) تطوير **تعليم** أولي ذي جودة، مركّز على سياسة قوية للطفولة المبكرة تعطى فيها الأولوية لتنمية شخصية الطفل، ويتوفر على مكونين يحظون بالثمنين ويستفيدون من تكوينات تتوج بشهادات، (2) تنظيم مسار التلميذ في عدة مستويات للتعلم عبر تحديد المعارف والمهارات والسلوكيات التي يجب اكتسابها من طرف المتعلم في كل مرحلة من مساره الدراسي قبل المرور إلى المرحلة الموالية بشكل يحد من تراكم النواقص، وذلك بواسطة آلية مستقلة وموضوعية لتقييم المكتسبات المدرسية. وفي هذا الصدد، يجدر توسيع وتعميم البرنامج الوطني لتقويم التعلّيمات، المنجز حاليا من خلال عينة من التلاميذ من طرف الهيئة الوطنية للتقييم، ليشمل مجموع المتعلمين، (3)

الصفحة 94:

وضع آلية لمحاربة الهدر المدرسي تتيح التدخل عند كل مرحلة من الحياة المدرسية للطفل لأجل تجنب تراكم فجوات التعلم والحد من مخاطر الانقطاع عن المدرسة والرفع من فرص النجاح الأكاديمي والمهني. ولأجل مضاعفة حظوظ نجاح هذه الآلية، سيكون من المفيد وضع رهن إشارة المؤسسات التعليمية (الابتدائية والثانوية) مختصين في معالجة النقائص، خصوصا مقومي النطق ومختصين تربويين نفسيين ومساعدين بيداغوجيين، (4) تعزيز نظام التوجيه المدرسي من خلال وضع المشروع الشخصي للتلميذ كأساس لعملية التوجيه. ويجب أن تجتمع عدة شروط لضمان نجاح هذه المبادرة، خاصة بواسطة الرفع من أعداد هيئة مستشاري التوجيه والانفتاح على العالم المهني لجعل الشباب يكتشفون المهن وفرص العمل، (5) تثمين مسار التعليم المهني بجعله مسلكا جذابا يمنح فرص عمل ملموسة في سوق الشغل. لهذه الغاية، تقترح اللجنة تحديد هدف طموح يتمثل في تمكين 20% من تلامذة الإعدادي والثانوي من سلوك المسار المهني في أفق 2035، مقابل نسبة تقل عن 1% و5% المسجلة على التوالي حاليا.

الصفحة 94:

تجديد المحتويات والمناهج البيداغوجية **لتعليم** فعال ومحفز. يتعين على المدرسة المغربية إجراء تحديث عميق لبرامجها ومقارباتها البيداغوجية للانخراط كليا في القرن الواحد والعشرين. لذلك تعتبر اللجنة أنه من المهم القيام بما يلي: (1) تطوير البحث والتجريب في ميدان **التعليم** لتجديد طرق التدريس على أسس علمية، (2) مراجعة البرامج قصد تنمية القدرات الأفقية، لا سيما التفكير المستقل والفضول المعرفي والتواصل وروح التعاون. ويجب أن تكون لأنشطة التفتح الثقافية والفنية والرياضية

الصفحة 95:

مكانة أكثر أهمية في هذه المناهج، 3) تحسين إتقان اللغات بالاعتماد على العلوم الإدراكية لتحديث طرق التدريس، مع مراجعة مراحل إدخال اللغات والانتقال اللغوي، وذلك بهدف إخضاع خيارات التدريس لمعايير الفعالية التي تحترم كيفية اشتغال دماغ الطفل الذي قد يكون حاليا معرضا لوضعية التشبع بسبب الحمولة المرتفعة من التدريس اللغوي، 4) استغلال الفرص التي تتيحها الرقميات لجعلها رافعة قوية لتحويل النظام التربوي وحاضنة لممارسات بيداغوجية جديدة، عن طريق تطوير منظومة مغربية لتكنولوجيا التربية (Edtech) تُدمج كل المقاولات والشركات الناشئة المستعملة للتكنولوجيات الجديدة، لأجل تحويل عالم التربية والتكوين (مراجع بيداغوجية عبارة عن دروس جماعية إلكترونية مفتوحة المصادر، منصات للأساتذة الخاصين، تكوينات متخصصة وكذا تطبيقات بيداغوجية ولألعاب)، وربط كافة المدارس العمومية بشبكة الأنترنت.

بالإضافة إلى المهمة الجوهرية للمدرسة فيما يخص التكوين وتنمية الكفاءات، فإنه من الضروري أن تركز هذه الأخيرة دورها فيما يتعلق بترسيخ القيم التي تندرج ضمن المرجعية التاريخية والدينية لبلادنا. ويجب على المنظومة التعليمية أن تساهم في تطوير القدرة على العيش المشترك، دون إقصاء أو تمييز، وتدعم احترام الاختلاف وزرع روح الحوار الجاد والهادئ. وللمدرسة دور هام أيضا في إشعاع قيم المواطنة، عبر ترسيخ ثقافة المنفعة المشتركة وإيلاء الأولوية للصالح العام وتحفيز المشاركة الوطنية من أجل توطيد روح الانتماء والتشبث بثوابت الأمة.

وإذا كان دور المدرسة محوريا في هذا المجال، فإن تعبئة باقي الفاعلين (الأسر، مؤسسات التأطير السوسيو-ثقافي، وسائل الإعلام) يكتسي أيضا أهمية بالغة لتكريس قيم المواطنة وتعزيز شعور الفخر بالانتماء إلى الوطن.

الصفحة 95:

جعل المؤسسات تتحمل مسؤولياتها لكي تصبح محركا للتغيير ولتعبئة الفاعلين. لا يمكن تحقيق تحول للمدرسة دون إشراك جميع الفاعلين في العملية التربوية. لذلك، تقترح اللجنة مقارنة تشاركية ودامجة لتدبير التغيير بهدف تجاوز حالات المقاومة وخلق دينامية للتقدم انطلاقا من أرض الواقع. ويقتضي هذا الأمر اعتماد آلية محفزة للإشهاد على جودة المؤسسات، على أساس تطوع الفريق البيداغوجي تحت إشراف مديره. ويمكن لعملية الإشهاد هذه، التي يتم تدبيرها من طرف هيئة مستقلة، أن تفرض احترام مجموعة من الممارسات الجيدة فيما يتعلق بتسيير المؤسسة والبيداغوجيا والحياة المدرسية، وأن تمنح بالمقابل امتيازات للمؤسسات التعليمية والمدرسين. ويمكن للتنزيل التدريجي لهذا النظام على مستوى بعض المؤسسات التابعة لبعض الجهات أن يمكّن من تقييم فعاليته قبل تعميمه على مجموع التراب الوطني.

الإطار رقم 17: التربية على المواطنة والحس المدني في قلب المشروع التربوي المغربي

بالإضافة إلى نقل المهارات المعرفية الأساسية، تتمثل مهمة المدرسة في تكوين مواطنين مسؤولين قادرين على اتخاذ قرارات واعية، مقتنعين وفخورين بانتمائهم إلى المجتمع المغربي، مكرسين لقيمهم في حياتهم اليومية، ومدركين لحقوقهم وواجباتهم. إن مشروع النهضة **التعليمية** المغربية هو قبل كل شيء مشروع مجتمعي يهدف إلى غرس القيم المتجذرة في هويتنا الوطنية والروحية، المكرسة دستوريا، كتلك التي تحتل على المنفعة المشتركة والمصلحة العامة وروح التضامن والاحترام والتسامح.

ففي المدرسة يتعلم الشباب الحياة الجماعية، ومن خلال التجربة المدرسية تتكون الروابط الاجتماعية وتنشأ الالتزامات المواطنة المستقبلية. يجب إذن أن يصبح نظامنا **التعليمي** أساس مجتمع الثقة الذي هو جوهر النموذج التنموي الجديد.

ومن أجل تفعيل هذه المهمة الأساسية للمدرسة، يقترح النموذج التنموي الجديد تجديد مقاربة التربية الإسلامية والمدنية من خلال اقتراحين متكاملين:

الاقتراح الأول: تربية دينية تنشر قيما مدنية قائمة على إرثنا الروحي المنفتح والمتسامح. توصي اللجنة بإغناء التربية الإسلامية في المدرسة لترسيخها بشكل أكبر في واقع المجتمع المغربي ولتشجيع التلاميذ على المناقشة لامتلاك القيم وتجسيدها من خلال الواقع المعاش بدل التعلم النظري. لذا يجب أن يستند هذا **التعليم** على مرجعيتنا الدينية والروحية لتعزيز القيم الإيجابية الكونية والمواطنة. ومن أجل تعزيز قبول التلاميذ للتربية الإسلامية والاهتمام بها، من المفيد تفضيل الأساليب البيداغوجية التحفيزية.

الصفحة 96:

الاقتراح الثاني: تربية على المواطنة أكثر فعالية تعزز قواعد العيش المشترك وتزرع التعلق بالوطن. من أجل تعزيز روح المنفعة المشتركة وتعزيز الشعور بالانتماء إلى المجموعة الوطنية واحترام رموزها، يجب أن تولي المدرسة المزيد من الأهمية للأنشطة الجماعية في جميع المواد وكذلك في سياق المشاريع الجماعية التي تستهدف المصلحة العامة (الاجتماعية والثقافية، والرياضية، والإيكولوجية...). فضلاً عن ذلك فإن طرق التقييم في النظام **التعليمي** عليها ألا تقتصر فقط على مكافأة الأداء الفردي والمدرسي بل أن تشمل أيضاً السلوك وتحفز على القيم المدنية (الأمانة، التسامح، الاحترام، التعاون، التضامن...). كما يجب على المدرسة أن تحفز التلاميذ على أخذ الكلمة بطريقة منتظمة وأن تزيد من الفرص المتاحة لكل فرد للتعبير ولتعلم قواعد الحوار والنقاش الجماعي.

يتطلب تنفيذ هذه المقترحات تطوير محتوى **تعليمي** وبيداغوجي مناسب. حيث يجب تشجيع استخدام الأدوات الرقمية، بطريقة عصرية وتفاعلية وممتعة، بترائنا التاريخي والديني. كما يجب التأكيد على ضرورة أن يكون المدرسون قدوة يحتذى بها، وأن يعملوا يومياً، في المدرسة، على تجسيد القيم الدينية والمدنية التي يدرسونها للتلاميذ. إن وضع برنامج تكوين واسع النطاق ضروري لإنجاح هذا المشروع. بالإضافة إلى ذلك، يجب إشراك أولياء التلاميذ وتحسيسهم بالتربية الوطنية لكي يدعموا نقل نفس القيم داخل الأسرة.

إن التلاميذ لن يكونوا متجاوبين مع مادة التربية الوطنية إلا إذا شعروا باحترام حقيقي من جانب المؤسسة المدرسية وفريق التدريس ولمسوا اهتماماً مستمراً بتنميتهم ودعمهم خصوصاً في الأوقات العصيبة.

الصفحة 97:

يقتضي تفعيل هذه المقترحات الأربعة نظاما جديدا للتنفيذ، مدعوما بإرادة سياسية قوية، بهدف ضمان شروط نجاح النهضة التربوية التي يدعو إليها النموذج التنموي الجديد. في هذا الإطار، تركز اللجنة على ثلاث رافعات أساسية للتنزيل العملي لإصلاح المنظومة التربوية: (1) ضمان الملاءمة بين الطموح والإمكانات المعبأة من حيث الموارد البشرية والمالية الضرورية لتنفيذ الإصلاحات، (2) إرساء حكمة قوية بوضع آلية للقيادة (تضم ممثلين عن قطاع التربية الوطنية وممثلين عن وحدة دعم التنفيذ التابعة لرئيس الحكومة وخبراء وممثلي أولياء التلميذات والتلاميذ) وضمان استمرارية عملها على المدى البعيد، (3) تعبئة الفاعلين الميدانيين (الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمؤسسات التعليمية) والعمل على تحملهم المسؤولية عن طريق الرفع من قدراتهم وتعزيز استقلاليتهم.

يعتبر تقسيم عمليات إصلاح التعليم إلى مراحل وضمان ارتباطها في الزمن عاملين حاسمين في نجاح الإصلاح. تقترح اللجنة، في هذا الإطار، الشروع في تنزيل دينامية للتغيير بوضع إطار حسن أداء النظام التعليمي في مرحلة أولى، وذلك من خلال إرساء آلية لحكمة الإصلاح ونظام تقييم مستقل للتلاميذ. ويمكن أيضا إطلاق مشاريع ذات الأثر الكبير داخل أجال قصيرة بهدف تجريب مقترحات النموذج التنموي الجديد على المستوى الجهوي. ويمكن، على المدى القصير، الشروع في تنفيذ مبادرات لاستغلال الإمكانيات التي تتيحها الحلول الرقمية، سيما فيما يتعلق بالتدريس عن بعد وتعلم اللغات.

الإطار رقم 18 : نموذج من المشاريع الصاعدة المدرسة الحية لأيت بوكماز

دفعت أوجه القصور التي تتسم بها المدارس المحلية مؤسسي هذه المدرسة الذين يعيشون منذ 2005 في قلب هذا الوادي، إلى الإعراب عن رغبتهم في تقوية إمكانيات **التعليم** بأيت بوكماز. فالبرنامج الوطني، الذي لا يناسب أصلا تلامذة المناطق الحضرية إلا بشكل ضعيف، يبقى غير منسجم مع واقع المناطق القروية، حيث ظروف الحياة تختلف تماما (على سبيل المثال، لا تستعمل الأمازيغية، اللغة الأم، نهائيا في المدرسة حيث تقدم الدروس حصريا بالعربية الفصحى؛ لا يتوفر الأطفال على فرص للولوج إلى الكتابة في حياتهم اليومية؛ كما أن عددا كبيرا من أولياء الأمور، خاصة الأمهات، أميون ولم يسبق لهم التردد على المدرسة أو لم يلجؤوا إليها إلا لفترة قصيرة).

لذلك قام المؤسسون بإنشاء المدرسة الحية لأيت بوكماز، التي تشتغل وفق بيداغوجية متميزة وترتكز على الاستقلالية (بيداغوجية مونتسوري (Montessori)، يتم تطبيقها بشكل صارم سواء في الدروس أو في تصميم الفضاءات الخارجية (الحدائق والفضاءات الرياضية) والداخلية (القاعات الدراسية، قاعات العمل المشتركة المختبرات، ...). هكذا، تظل المدرسة مندمجة في محيطها السوسيوثقافي (ورشة للحياكة، ورشة للنجارة، ضيعة وزراعة الأشجار، ...) وتقدم بذلك **تعلما** شاملا للأطفال، الذين يتطورون بشكل كامل، لغاية آخر سنة من السلك الإعدادي.

الاختيار الاستراتيجي الثاني : نظام للتعليم الجامعي والتكوين المهني والبحث العلمي
يرتكز على حسن الأداء ويستند على حكمة مستقلة ومحملة للمسؤوليات

تعتبر جودة التعليم الجامعي والمهني والنهوض بالبحث العلمي من الشروط الأساسية لتسريع مسار التنمية بالمغرب والدفع به إلى مصاف الأمم ذات التنافسية المستدامة. كما أنها من المحددات الجوهرية للنموذج التنموي، لكونها تساهم في تكوين وتحفيز الكفاءات الضرورية لتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، في القطاعين العام والخاص، مما يسمح بالإنتاج المستمر للمعرفة والثقافة، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى انبثاق مجتمع مبتكر ومزدهر ومندمج في اقتصاد المعرفة.

لذلك، تدعو اللجنة إلى القيام بتحديث فعلي لمؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة والعمل على الرفع من حسن أدائها، بالإضافة إلى التثمين القوي لشعب التكوين المهني ولطرق التعلم الهجين وبالتناوب، وذلك بهدف أول يتمثل في تمكين الشباب المغاربة من سبل امتلاك الكفاءات العالية وتحسين آفاق اندماجهم في سوق الشغل.

ولهذه الغاية، تتقدم اللجنة بأربعة اقتراحات: (1) ضمان استقلالية مؤسسات التعليم العالي؛ (2) جعل الطالب في صلب إصلاحات وإجراءات تحسين أداء التعليم العالي والمهني؛ (3) تعزيز قيمة التكوين المهني؛ (4) تشجيع البحث العلمي من خلال آلية مستقلة للتمويل والتقييم.

الصفحة 98:

بداية، يتعلق الأمر بضمان استقلالية مؤسسات التعليم العالي ومراجعة طرق حكامتها بهدف الرفع من نجاعة أدائها. ويجب أن تركز هذه الحكامة الجديدة على نظام لقيادة المؤسسات الجامعية، يكون شفافا وذا مصداقية وموجها نحو حسن الأداء من خلال إرساء تعاقدات متعددة السنوات بين هذه المؤسسات والدولة تحدد بموجبها الأهداف المتوخاة فيما يتعلق ب: أ) إنتاج الأبحاث العلمية وبراءات الاختراع، ب) استقطاب الطلبة وقابليتهم للإدماج في سوق الشغل، ج) الأثر على الاقتصاد الجهوي والوطني. كما يجب على مجلس الإدارة أن ينتقل بكيفية جذرية من التركيبة المتضخمة الحالية، إلى تركيبة فعالة. ويجب أن يكون المعيار الأساسي لانتقاء رؤساء الجامعات، ولتوظيف وترقية الأساتذة، هو قدرتهم على تطوير البحث العلمي المتميز ومهام التكوين عالي المستوى. إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون مساءلة هؤلاء الرؤساء وفرقهم مرتبطة بنتائج الجامعة ارتباطا وثيقا. كما أن حكامه هذه المؤسسات يمكن أن تستفيد من إشراك الجهات في تطوير برامج البحث والتكوين المتخصصة، في انسجام مع دورها في مواكبة تنمية الاقتصاد المحلي. ويجب على هذه المؤسسات النهوض بجودة عرضها التكويني وتنويعه، مع الانخراط في مقاربات للشراكة مع القطاع الخاص. ويجب أن يعتمد تشجيع تكوينات التميز على مشاركة القطاع الخاص الذي يمكن له أن يتدخل في إحداث صياغة برامج التكوين وأن يساهم بذلك في تسهيل ولوج الطلبة إلى سوق الشغل. وبإمكان المؤسسات المحتضنة للتكوينات المتخصصة تعبئة أنواع أخرى من التمويل غير تلك المبرمجة في إطار ميزانية الدولة، خصوصا من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعبئة الشراكات مع القطاع الثالث الذي يهدف بالضرورة إلى تحقيق الربح.

الإطار رقم 19 : رهانات النموذج التنموي الجديد المغرب قطب للتعليم العالي والبحث والابتكار

يهدف المغرب إلى أن يصبح قطبا للتعليم العالي والبحث يستقطب الطلبة من المغرب ودول الجوار والقارة من خلال عدد من المؤسسات المتميزة. وسيأتى ذلك من خلال انبعاث جيل جديد من الجامعات، يشتغل بمعايير التميز، وب نماذج متجددة للحكامة، معززة بالإمكانيات الملائمة للقيام بالمهام المنوطة بها. ويمكن لهذه الجامعات أن تضم المؤسسات العمومية الحالية بعد إصلاحها إصلاحا عميقا ودعم استقلاليتها، وكذا مؤسسات جديدة مدعومة بمنظمات غير ربحية على غرار بعض الجامعات الكبرى في العالم.

وستكون هذه المؤسسات، بالإضافة إلى تجذرها في محيطها وانفتاحها على العالم، موجهة في نفس الوقت نحو التكوينات الأكاديمية النظرية والتكوينات المهنية التطبيقية. ويجب أن تصبح هذه الجامعات مستقلة وتضع الطالب في صلب أولوياتها قصد تأهيله وتنمية قدراته العلمية والثقافية لاسيما من أجل إنجاح اندماجه في سوق الشغل.

وبوضعه للجامعة في صلب المنظومة الترابية، يطمح المغرب إلى تطوير مقاربة جديدة للتعليم العالي تركز على البحث والتطبيق وثيق الصلة بالواقع، تكون فيها مواضيع البحث متمحورة حول تحديات التنمية الوطنية والمحلية، بدعم وتعاون مع القطاع الخاص. ومن شأن هذا التحدي أن يحقق قفزة نوعية في مجال التكوين والبحث العلمي والابتكار من خلال إدراجها ضمن دينامية مستمرة للنمو.

الصفحة 99:

إضافة إلى ذلك، من الضروري ترسيخ المكانة المركزية للطالب، سواء فيما يخص وضع إطار للمنافسة بين المؤسسات أو في تصميم البرامج التعليمية والإدماج في سوق الشغل. وفي هذا الإطار، تدعم اللجنة حرية الطلبة في اختيار جامعاتهم بغض النظر عن محل إقامتهم، بشكل يجعل المؤسسات تتنافس لاستقطاب الطلبة. ويتم تمويل مؤسسات التعليم العالي العمومية من ميزانية الدولة، لكن أيضا، وجزئيا، من مساهمة الطلبة في مصاريف الدراسة بالنسبة لأولئك القادرين على ذلك، بموازاة مع آلية للمنح الاجتماعية ومنح للاستحقاق وتطوير عرض لقروض الطلبة مضمونة من طرف الدولة. ومن أجل تشجيع بروز مؤسسات متميزة للتعليم العالي والخاص، قادرة على استقطاب الطلبة المتفوقين سواء في المحيط الإقليمي أو القاري، توصي اللجنة أيضا باعتماد طرق بيداغوجية جديدة يتم التركيز فيها على تقوية كفاءات الطلبة، سواء العلمية والتقنية أو الأفقية والسلوكية. ويجب اعتماد الرقميات في أعمال هذا التحول، إذ أن جدواها وفعاليتها في التعليم والتكوين لا تحتاجان إلى دليل. ذلك أن أزمة كوفيد-19 قد أكدت وسرعت إدراك هذه الحقيقة. ومن شأن استعمال الرقميات أن يغير بعمق النموذج الاقتصادي المتعلق بالتعليم العالي، الذي يتيح تقديم برامج تكوين عن بعد تتوج بشهادات لأكثر عدد من الطلبة وبأقل تكلفة. علاوة على ذلك، يجب أن يدمج إتقان أساسيات الرقميات في جميع شعب التكوين ابتداء من السلك الأول من التعليم العالي، وأن يكون الولوج إلى التجهيزات والشبكات الرقمية متاحا لكل الطلبة.

الصفحة 99 - 100:

تقر اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي بالدور المحوري والتكميلي الذي يجب أن يلعبه التكوين المهني، إلى جانب التكوين الجامعي، في إعداد الكفاءات الضرورية لمواكبة احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية وتوفير آفاق للشغل للشباب. لأجل ذلك سيكون من المناسب تظافر الجهود بين المؤسسات الجامعية ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، خصوصا من خلال وضع جسور انسيابية بين النظامين من خلال النهوض ببعض التكوينات. وفي نفس الصدد، تدعو

اللجنة إلى التعجيل بإعمال خارطة الطريق المتعلقة بمدن المهن والكفاءات المقرر إنجازها على مستوى الجهات الاثنيتي عشر للمملكة، إلى جانب الإشراك القوي للقطاع الخاص في حكمة هذه المؤسسات وفي تحديد الحاجيات من الكفاءات على المستوى الجهوي وفي صياغة برامج التكوين. لذا، توصي اللجنة بإلحاح بالاستثمار قبل كل شيء في توظيف وتكوين المكونين وفي هندسة التكوين لاسيما فيما يخص المهارات الشخصية "الناعمة". بالإضافة إلى ذلك، وفي انسجام مع منطق حسن الأداء الموصى به في النموذج التنموي الجديد، يجب أن تكون عروض التكوين المهني لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، حسب الشعب، موضوع قيادة نوعية وكمية دائمة وصارمة تسمح بملاءمتها المستمرة مع الحاجيات، وذلك من خلال التتبع الشامل ونشر معدل الإدماج المهني للخريجين حسب كل شعبة وكل مؤسسة. ولتكون مستقلة وموضوعية، ستتطلب هذه القيادة إعادة هيكلة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، من خلال الفصل بين دوره كمكلف بالاستراتيجية وقيادة القطاع ودوره كفاعل متدخل في عرض التكوين بنسبة 70٪. كما يُقترح أيضا دعم وتوسيع نطاق نماذج التكوين الهجين أو بالتناوب أو بواسطة التدرج المهني وسط المقاولات التي تسجل أعلى معدلات الإدماج. الأمر الذي يستدعي بالخصوص تعزيز قدرات الاستقبال في الوسط المهني بالنسبة لهذا النوع من التكوين، من خلال وضع إطار تحفيزي يشجع المقاولات ومعلمي الصناعة التقليدية على استقبال الطلبة المستفيدين من التكوين بالتدرج المهني وبالتناوب.

الصفحة 100:

إن نماء المغرب لن يكون ذا شأن إلا إذا استند على بحث علمي متميز داخل الجامعات. ويتوقف هذا الأمر أساسا على هيكلة نظام البحث العلمي من خلال إنشاء آلية صارمة للتقييم العلمي تتيح أداء وظائف سلطة مضادة وإنتاج مدونة للسلوك والأخلاقيات ومنح علامات التميز، وهو ما من شأنه خلق توازن مع الاستقلالية التي تتمتع بها هيئات الحكامة بالمؤسسات الجامعية. ويجب أن تركز هذه الآلية على مجلس علمي مستقل يمكن أن يتكون من شخصيات علمية مغربية (من بينهم مغاربة العالم) وأجنبية ذات صيت دولي. ويجب أن يكون هذا المجلس في صلب نظام تمويل البحث العلمي عبر طلبات لتقديم مشاريع سنوية تغطي مواضيع تتقيد بالأولويات الاستراتيجية لبلادنا. وسيتصرف هذا المجلس كوكالة لتدبير الموارد تسمح بتعبئة التمويلات المتاحة على الصعيدين الوطني والدولي وتعمل على تجميعها قصد تفادي تفتيت الموارد. ومن أجل الحث والتشجيع على تضافر الجهود بين الجامعات والمقاولات، تدعم اللجنة وضع نظام ضريبي تحفيزي يشجع على أنشطة البحث، وذلك لجعل الجامعات وسيلة أساسية للابتكار في خدمة تنافسية المقاولات. أخيرا، يتطلب تطوير البحث توسيع أعداد الطلبة على مستوى الدكتوراه في سياق الإحالة الكثيفة للأساتذة على التقاعد، وتقوية الانفتاح على العالم بالتعاون مع كبريات الجامعات الدولية وكذا الاعتماد على الكفاءات المغربية بالخارج). كما يجب أن يضم الجيل الجديد من الباحثين في سلك الدكتوراه أفضل الطلبة في البلاد، والذين يجب، بالإضافة إلى تخصصاتهم العلمية، أن يستفيدوا من تكوينات في مهن ووسائل البيداغوجيا والتعليم وكذا اللغات الأجنبية، وبالأخص الإنجليزية.

الصفحة 105:

جدول تلخيصي للاختيارات الاستراتيجية للمحور الثاني وللأثر المنتظر منها على المواطن

الاختيارات الاستراتيجية والتوصيات	الأثر على المواطن
المحور الثاني - رأس مال بشري معزز وأكثر استعدادا للمستقبل	
الاختيار الاستراتيجي الأول: تعليم ذو جودة للجميع	
المقترح الأول: الاستثمار في تكوين وتحفيز المدرسين ليصبحوا ضامنين للتعليمات.	مدرسة عمومية مغربية
المقترح الثاني: إعادة تنظيم المسار الدراسي ونظام التقييم لضمان نجاح كل متعلم.	تستعيد ثقة الأسر المغربية
المقترح الثالث: تجديد المحتويات والطرق البيداغوجية لتعليم فعال ومحفز.	من كل الفئات الاجتماعية، وتلقن القدرات الأساسية لجميع التلاميذ وتغدو ضامنة لتكافؤ الفاعلين.
المقترح الرابع: تحمل المسؤولية من قبل المؤسسات وجعلها محركا للتغيير ولتعبعة الفاعلين.	المقترح الخامس: تعزيز قدرات التخطيط والتنفيذ لأجل إنجاح الإصلاحات.
الاختيار الاستراتيجي الثاني: نظام للتعليم الجامعي والمهني والبحث العلمي يرتكز على حسن الأداء وعلى حكمة مستقلة ومحملة للمسؤوليات	
المقترح الأول: ضمان التمكين الذاتي لمؤسسات التعليم العالي وتعزيز حكامتها.	نظام للتعليم العالي يحضّر كل شاب لإدماج سوسيو مهني ناجح، من خلال تطوير مؤهلاته الأكاديمية والأفقية ومواكبته في كل مرحلة من مساره.
المقترح الثاني: وضع الطالب في صلب الإصلاحات وإجراءات حسن أداء التعليم العالي والمهني.	
المقترح الثالث: تعزيز تثمين التكوين المهني وتطوير طرق التكوين بالتناوب وبواسطة التدرج في الوسط المهني على نطاق واسع.	
المقترح الرابع: تطوير بحث متميز في الجامعات عبر إحداث آلية مستقلة للتمويل والتقييم.	

3. المحور الثالث: فرص لإدماج الجميع وتوطيد الرابط الاجتماعي

يهدف النموذج التنموي الجديد إلى إدماج جميع المغاربة، عبر دينامية لخلق الثروة تعبئ كل القوى الحية وتخلق فرصا لإدماج الجميع. ويشكل هذا التوجه قطيعة مع المقاربات والسياسات التي لا تركز على قدرة المواطنين على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ولا تسمح بالولوج المتكافئ للفرص، مساهمة بذلك في تعميق الفوارق والتقاطب داخل المجتمع.

لذلك، يطمح النموذج الجديد أيضا، إلى خلق مجتمع مفعم بالمشاركة الواسعة والحيوية ويرتكز على تكافؤ في الحقوق والفرص وعلى التضامن والتمازج والانفتاح. ويتأتى تفعيل هذه الدينامية، أولا، عن طريق دعم الرأسمال البشري، العنصر الأساسي للإدماج على المدى البعيد، بشكل يسمح بتطوير قدرات المواطنين ويحفزهم على المشاركة. ويتضمن المحور الثاني "رأسمال بشري أقوى وأفضل استعدادا للمستقبل"، الذي سبق التطرق إليه، مقترحات في هذا الاتجاه. ويهدف النموذج الجديد بالخصوص إلى ضمان تكافؤ الفرص من خلال تقديم خدمات عمومية ذات جودة لجميع المغاربة، لا سيما في مجالات **التعليم** والصحة والنقل. ويعد التعزيز الملموس لجودة هذه الخدمات رافعة أساسية لتنشيط الحركة الاجتماعية وتقليص الفوارق والحد من التقاطب الاجتماعي وتوطيد الرابط الاجتماعي.

يتمم محور التحول، هذا، المقترحات المتعلقة بدعم الرأسمال البشري بمقترحات تهدف إلى دعم مشاركة بعض الفئات المجتمعية (بالخصوص، النساء والشباب)، وذلك برفع جميع الحواجز التي تعترضها وتمكينها من سبل المشاركة. ويتضمن هذا المحور، أيضا، مقترحات تهدف إلى تقوية الرابط الاجتماعي من خلال منظومة ثقافية تشجع على الانفتاح والحوار ونظام فعال ومنصف للحماية الاجتماعية يجسد التضامن، سيما تجاه الفئات الأكثر هشاشة.

الصفحة 106 - 107:

الاختيار الاستراتيجي الأول : دعم استقلالية النساء وضمان المساواة بين الجنسين والمشاركة

تمثل المساواة بين الجنسين ومشاركة النساء داخل المجتمع مؤشرات مهمة للتنمية في الوقت الراهن. ويمثل تعزيزها أحد الرهانات الكبرى للمغرب الحديث. وبالفعل، فإن الحد من الفوارق بين الرجال والنساء، سيما فيما يخص الولوج للشغل، من شأنه أن يساهم في الرفع من الناتج الداخلي الخام بنسبة تتراوح بين 0,2% و1,95%²⁵. فضلا عن إنعكاساتها الإقتصادية الإيجابية، فإن المساواة بين الجنسين والمشاركة النسائية تعتبر من الشروط الضرورية لمجتمع منفتح، متماسك ومتضامن.

يسعى النموذج التنموي الجديد إلى توسيع جوهري لمشاركة النساء في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن شأن هذا الإدماج المرتكز على تطوير القدرات والولوج المتكافئ للفرص وتعزيز الحقوق أن يجعل النساء أكثر استقلالية وأكثر استعدادا لمواجهة ظروف الحياة، ولدعم دورهن داخل الأسرة والمجتمع. وفي هذا السياق، تم رصد ثلاث رافعات أساسية من شأنها توسيع هذه المشاركة وهذه الاستقلالية:

- رفع الإكراهات الاجتماعية التي تحد من مشاركة النساء، لا سيما من خلال: (1) تعزيز الحماية الاجتماعية للنساء النشيطات خلال فترات الحمل والأشهر الأولى بعد الولادة (إجازة مدفوعة الأجر)، تطوير الخدمات والبنيات التحتية التي تمكنهن من المشاركة الاقتصادية (عرض عمومي يشمل رياض الأطفال والتعليم التمهيدي، بنيات لرعاية الأطفال بالشركات الكبرى، ملائمة أوقات العمل، تمدرس الأطفال وفق توقيت مستمر، وسائل نقل عمومية مؤمنة، قابلية التكاليف المرتبطة بتشغيل عمال وعاملات المنازل للخصم الضريبي، إلخ)، (3) إجراءات قوية من أجل التساوي في الأجور والإنصاف في الولوج إلى فرص الشغل (أهداف للمناصفة في القطاع العمومي، محاصصة في عضوية المجالس الإدارية للمقاولات والتنظيمات النقابية، تحفيزات ضريبية لفائدة المشغلين المحترمين لمبدأ المناصفة).

الصفحة 107:

- دعم آليات التربية والتكوين والإدماج والمواكبة والتمويل المخصصة للنساء. في هذا الإطار، تقترح اللجنة ما يلي: (1) دعم مكثف لمجهودات محاربة الأمية والهدر المدرسي للبنات في التعليم الإعدادي والثانوي، مما يستدعي تحسين الولوج للعرض التعليمي في شروط، تمكن الفتيات من مواصلة الدراسة (مثلا عن طريق الداخليات)، بالخصوص في العالم القروي وفي المدن الصغرى، وتعزيز قنوات التكوين والتوجيه والإدماج على مدى الحياة (برامج التصديق على المكتسبات المعرفية، منصات للتعليم عن بعد، محو الأمية الرقمية، إلخ)، (2) حماية الحقوق المرتبطة بالرأس مال والعقار، لا سيما بمواصلة مبادرات تمليك أراضي الجموع لفائدة النساء القرويات تطبيقا للقانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدريب أملاكها، (3) إنعاش المقولة النسائية من خلال تحسين الولوج للتمويل والدعم العمومي المخصص للمقاوالات والتعاونيات المسيرة من طرف نساء، وضمان حماية اجتماعية أكبر للنساء في إطار المقاولات الذاتية.

الصفحة 108 - 109:

- تقوية نظام الإدماج المهني للشباب من خلال مقاربات جديدة للتوجيه والمواكبة وعلاقات أقوى مع عالم الشغل. وفي هذا الإطار، يجب تجديد نظام التوجيه الأكاديمي في المؤسسات التعليمية والإدماج المهني للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لمساعدة الشباب على الاختيار من بين المسارات وفرص التكوين المتنوعة وربط الصلة بينهم وبين المشغلين المستقبليين. ويُقترح بالخصوص تعزيز الروابط بين المشغلين من جهة، ومؤسسات التعليم والتكوين من جهة ثانية، من خلال العمل بعقود التدرج وتنمية عروض التدريب والتناوب في المقابلة مع اعتماد إطار قانوني ملائم للتدريب. وسيكون من المهم أيضا استغلال فرص الشغل والاستثمار المتاحة للشباب في الرقميات عن طريق عرض تكويني مبتكر وملائم لحاجيات القطاع الخاص (نموذج مدرسة 1337). أخيرا، تقترح اللجنة تحسين عروض دعم الشباب المقاول بوضع فضاءات مواكبة (حاضنات

المشاريع مثلا)، وكذا برامج مواكبة تقنية ومالية موجهة، بتنسيق مع السياسة الوطنية لمواكبة المقاولات ومع المبادرات الجهوية للتنشيط الاقتصادي للمجالات الترابية.

الصفحة 111:

من أجل ذلك، تقترح اللجنة الإجراءات التالية:

- إدماج قوي للثقافة في المنظومة التربوية. في هذا الصدد، يتعين إدراج النقاشات والمناظرات الموضوعاتية التي تمكن من صقل ملكة النقد والجدل والحوار والانفتاح على الآخر كطرق لتعليم بعض المواد كالتاريخ والفلسفة وتعلم اللغات. ويتعلق الأمر أيضا بإدراج تعلمات اختيارية مرتبطة بالفنون، بشكل أكبر، في المناهج الدراسية وبتطوير شعب فنية منذ السلك الثانوي التأهيلي.

الصفحة 118:

بهدف الشروع في دينامية حقيقية للجهوية، يجب تسريع تحويل الوسائل لفائدة الجهات حتى تتمكن من الاضطلاع باختصاصاتها الذاتية والمشاركة والمنقولة. على سبيل المثال، في ميدان التكوين المهني الذي يدخل في إطار اختصاصات الجهات، سيكون من المفيد للفروع الجهوية لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل أن تدعّم استقلاليتها بقوة لكي تغدو قادرة على الاستجابة لحاجيات التكوين، بشكل يتلاءم مع حاجيات الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الجهوي، وفي انسجام مع أهداف مختلف الاستراتيجيات القطاعية. فيما يخص **التعليم**، من الضروري منح الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين صلاحيات حقيقية لاتخاذ القرار وباستقلالية حقيقية في إطار لاتمركز فعلي، الأمر الذي سيمكنها من توطين ترابي أفضل في المناطق التي تزاوّل فيها مهامها. مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية أثناء صياغة وتفعيل السياسات **التعليمية**.

الإطار رقم 23 : نموذج من مبادرات ومشاريع صاعدة: قرية "تيزي نوشك"

على بعد 60 كلم من مراكش، على وادي أوريكة، تقع قرية تيزي نوشك على ارتفاع 1600 متر وتضم 120 عائلة (أي 600 فرد). قبل سنة 2011 تسببت ظروف العيش الصعبة بالقرية إلى هجرة كبيرة لسكانها (إلى المدن المغربية وإلى فرنسا). وخلال سنة 2011، قام السيد رشيد الذي تلقى تكويننا في الإرشاد السياحي، بتأسيس جمعية تيزي نوشك للتنمية بدعم من السكان كان حذرا في البداية ثم صار فيما بعد أكثر حماسة. وقد كانت هذه المبادرة قاطرة لتنمية القرية ومواكبة تجديد الحكامة التي تمت عصرنتها بتعاون مع البنات التقليدية لاتخاذ القرار (إحياء العملية التضامنية التوزيعية، التزامات الساكنة، نجاعة الاختيارات، تمويل وقيادة المشاريع، توظيف المنشطين والمسيرين،...). ومن خلال عمليات لفك العزلة، والتطهير، وتوفير الماء الصالح للشرب، وإعادة التشجير، ونظام تضامني، وانخراط النساء في أنشطة مدرة للدخل بعد استفادتهن من محو الأمية والتكوين، وتحسين التعليم (الأولي والإعدادي على وجه الخصوص)، والبنات التحتية المدرسية والثقافية والرياضية، ...، نجحت القرية في تغيير مسار الهجرة القروية حيث أصبحت مكانا للازدهار واستثمار القوى الحية التي تزخر بها.

واليوم، تصدّر قرية تيزي نوشك نموذجها إلى القرى المجاورة (الحكامة وتدريب المشاريع، التعليم الأولي والتربية، الأنشطة الاقتصادية، ...) بفضل جمعية "القرى المنفتحة" (Open Village). وتقوم شبكة "القرى المنفتحة" بعمليات للتطوير والتكوين والمواكبة تستهدف تحقيق تنمية مستقلة وإيكولوجية وتضامنية لتجمعات القرى من خلال تكوين شبكة لتيسير التعاون بين مختلف الفاعلين (اجتماعات منتظمة للمنخرطين في القرى المنفتحة، ندوات، تكوين، رحلات دراسية، ...). وسواء من خلال التكفل الذاتي والثقة التي تم إرساؤها على مدى زمني مستمر أو من خلال مضاعفة هذا النوع من المبادرات المحلية، يكشف بروز هذا النموذج الرائد قوة الإرادات المحلية والديناميات التي تتولد عنها.

الصفحة 124:

أبرزت أزمة كوفيد-19 أهمية السكن اللائق وجودة إطار العيش من أجل تحقيق رفاه المواطنين، فقد دفعته فترات الحظر الصحي إلى قضاء المزيد من الوقت داخل بيوتهم، والحد من تحركاتهم التي اقتصر على محيطهم القريب. وخلال فترة الحجر الصحي، تم الوقوف على هشاشة وعدم ملائمة بعض أنماط السكن من حيث وظيفتها (مساحات تقتصر على الحد الأدنى، بنيات أساسية غير كافية...). ويؤكد هذا على حاجة كل أسرة مغربية للولوج إلى سكن لائق يلبي حاجياتها وإطار للعيش يعزز ولوجها إلى خدمات القرب. وتجدر الإشارة إلى أن الدستور يضع الحق في السكن ضمن تصنيف "الحقوق والحريات" إلى جانب التربية والتعليم والتكوين المهني والصحة والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والشغل والولوج إلى الموارد المائية والتنمية المستدامة. وقد ورد السكن اللائق في الخطابات الملكية السامية كشرط من شروط "الكرامة الإنسانية" و"التماسك الاجتماعي" و"العيش المشترك".

الصفحة 135:

- تأهيل البنىات التحتية الرقمية للصبيب العالي والعالي جدا الثابت والمحمول، وتوسيع نطاقها لتشمل مجموع التراب الوطني حتى يتمكن كل المواطنين من الولوج إلى هذه الخدمة. ويبدو الشروع في عملية تغطية التراب الوطني بالصبيب العالي أمرا ملحا ومستعجلا، بما في ذلك "المناطق البيضاء" التي لم تصلها بعد هذه التغطية، قصد تقليص الفجوة الرقمية التي كشفت عنها الأزمة الصحية المرتبطة بفيروس كوفيد-19 وإتاحة الولوج، في مجموع البلاد، إلى ربط جيد وبصبيب كاف للاستعمالات التي أصبحت ضرورية، كالتعليم عن بعد. كما يجب أن يكون ربط جميع التجهيزات العمومية كالمستشفيات والمدارس مضمونا وفعالا، بما في ذلك العالم القروي. ومن أجل تقليص تكلفة الاستثمارات الرقمية لصالح المواطنين وتسريع وتيرة إنجازها، يوصى أيضا بتعزيز التشارك في البنىات التحتية بين شركات الاتصالات، بما في ذلك شبكات الألياف البصرية المملوكة للمقاولات العمومية. ويوصى أخيرا بالرفع من مستوى المنافسة في سوق الصبيب العالي للأنترنيت الثابت والمحمول، تحت المراقبة الفعلية للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، وذلك عن طريق فسخ المجال لولوج فاعلين جدد في مجال البنىات التحتية أو تقديم خدمة الولوج إلى الأنترنيت. ويجب أن يكون هذا الاستدراك على مستوى تجهيزات الربط مدعما من طرف صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات.

3. تمويل النموذج التنموي الجديد

يتطلب النموذج التنموي الجديد تعبئة موارد مالية ضرورية لإطلاقه وتفعيله، كما يستدعي وضع استراتيجية تمويل ملائمة. وبحسب التقييمات الأولية، تتطلب الإصلاحات والمشاريع المقترحة في هذا النموذج تمويلات عمومية إضافية تقدر بحوالي 4٪ من الناتج الداخلي الخام سنوياً في مرحلة الانطلاق (2022-2025) وبحوالي 10٪ من الناتج الداخلي الخام في مرحلة السرعة القصوى في أفق 2030. وبالفعل، ستتطلب بعض الأهداف التنموية خصوصاً تلك المرتبطة بأوراش الرأسمال البشري والإدماج (التربية، التعليم العالي، الصحة، الحماية الاجتماعية، الشباب) نفقات عمومية مهمة ودائمة لتعميمها. مشاريع أخرى في قلب النموذج، كـ **الرهانات الخمسة المعتمدة**، والإصلاحات الهيكلية المصاحبة لها (الماء، الطاقة، النقل واللوجستيك، الرقمنة..)، والتحول الهيكلي للاقتصاد، وتنمية المنظومات الترابية (مشاريع جهوية، صناديق دعم، أقطاب للبحث والتكوين، إلخ..)، يجب إطلاقها ابتداءً من 2022 لتشجيع خلق القيمة ومناصب شغل ذات جودة.

الصفحة 142:

تتمثل الرهانات المحددة في إطار النموذج التنموي الجديد للمغرب في: (1) أن يصبح المغرب بلدا رقميا حيث تتم التعبئة الكاملة للتكنولوجيات الرقمية بالنظر إلى قدرتها التحويلية والاقتصادية؛ (2) أن يصبح مركزا للتعليم العالي والبحث والابتكار على مستوى منطقته؛ (3) أن يغدو الرائد الإقليمي للطاقة ذات الانبعاثات المنخفضة من الكربون؛ (4) أن يرقى إلى مستوى قطب مالي مرجعي؛ (5) أن يجعل من علامة "صنع بالمغرب" علامة للجودة والتنافسية والاستدامة، مما يشكل رافعة جوهرية لتعميق شراكاتنا الدولية وللتموقع الاستراتيجي للمغرب على المستوى الإقليمي والدولي، وكذا لتعزيز مكانة المغرب والدور الذي يلعبه على المستوى الدولي.

الصفحة 143:

فإن رهانات النموذج التنموي الجديد يمكن أن تشكل رافعة لتعميق علاقات التعاون والتنمية المشتركة مع إفريقيا على المستوى الثنائي والإقليمي والقاري. ومن شأن هذه المقاربة أن تشجع علاقة متجددة مع إفريقيا، علاقة على أساس رابح-رابح تعبئ التكاملات وتحفز على التوجهات الاقتصادية المتخصصة، وتساهم في بناء سلاسل قيمة إقليمية في قطاعات ذات مؤهلات قوية (الصناعة الفلاحية، النسيج، صناعة السيارات، السياحة، التعليم العالي، الابتكار، الصناعة الثقافية، التنمية المستدامة وصناعة الأدوية).

نظرا لتجاوبها مع مجالات تخدم المصلحة المشتركة ولقدرتها على خلق المنفعة المتبادلة، فإن رهانات النموذج التنموي الجديد يمكنها أن تشكل أيضا رافعة لتعميق وتنويع الشراكة المميزة التي تربط المغرب بالاتحاد الأوروبي. ويتعلق الأمر هنا بما يلي: (1) رهان الطاقة التنافسية أو الخضراء التي يتوفر بشأنها المغرب على مؤهلات للمساهمة في الميثاق الأخضر للاتحاد الأوروبي الذي يروم استيراد 40 جيكا واط من الطاقة المتجددة في أفق 2050، (2) رهان المعرفة من خلال تعزيز التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، (3) رهان التكنولوجيا الرقمية حول فضاء "شغنين للمعطيات" (حماية المعطيات، الحوسبة السحابية (cloud)، الأداء بواسطة الهاتف المحمول)، (4) رهان المركز المالي الجهوي الذي يمكن المغرب من أن يصبح منصة قارية تتيح الفرص للمستثمرين الأوروبيين الباحثين عن استثمارات مثمرة، (5) رهان علامة "صنع بالمغرب" الذي سيجعل من المغرب وجهة لجذب المقاولات الأوروبية التي تبحث عن نقل أنشطتها إلى بلدان قريبة من الأسواق الكبرى الواعدة.



عکرا